

Distr.
LIMITED

A/C.2/52/L.27/Rev.1
4 December 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩٧ (و) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي: عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر

دور الائتمانات الصغيرة في القضاء على الفقر

إثيوبيا، إسبانيا، اندونيسيا، أوغندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باكستان،
البرازيل، بنغلاديش، بنن، بوليفيا، بيرو، تونس، جمهورية لاو الديمقراطية
الشعبية، الرأس الأخضر، ساموا، سري لانكا، السلفادور، السنغال، شيلي،
غانا، غيانا، الفلبين، كندا، كوت ديفوار، كوستاريكا، مالي، ماليزيا، مصر،
ملاوي، منغوليا، موريتانيا، موزامبيق، ناميبيا، الهند، الولايات المتحدة
الأمريكية، اليابان: مشروع قرار منقح

إن الجمعية العامة،

إذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن الاحتفال بالسنة الدولية للقضاء على الفقر (١٩٩٦)
والتوصيات المتعلقة ببقية عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦)^(١)،

وإذ تدرك أن الذين يعيشون في حالة من الفقر قادرون بالفطرة على شق طريقهم للخروج من الفقر
بكرامة، وأن بمستطاعهم أن يظهروا إمكانيات خلاقية لتحسين أوضاعهم حينما تنهياً لهم بيئة مواتية وتتاح
لهم الفرص المناسبة،

وإذ تلاحظ أن برامج الائتمانات الصغيرة في كثير من بلدان العالم، أحرزت النجاح في توفير أعمال
حرة منتجة، بإتاحة الفرص للذين يعيشون في حالة من الفقر للحصول على رؤوس أموال صغيرة،

(١) A/52/573

* 9735156 *

وإذ تلاحظ أيضا أن برامج الائتمانات الصغيرة قد أثبتت أنها أداة فعالة في إعتاق الناس من عبودية الفقر، وأدت إلى زيادة مشاركتهم في السياق العام للعملية الاقتصادية والسياسية في المجتمع،

وإذ تأخذ في اعتبارها أن برامج الائتمانات الصغيرة قد أفادت النساء بصفة خاصة وأدت إلى تمكينهن في عالم يربو فيه عدد من يعيش في فقر مدقع من النساء على عدد من يعيش في فقر مدقع من الرجال وأن عدم التوازن ما زال آخذا في الزيادة،

وإذ تدرك أن برامج الائتمانات الصغيرة، ما زالت أيضا من العوامل التي تسهم في عملية التنمية الاجتماعية والبشرية فضلا عن دورها في القضاء على الفقر،

وإذ تلاحظ أن التطور الكيفي والكمي لمؤسسات الائتمانات الصغيرة وقدرتها على الوصول إلى الفئات المهمشة يتطلب توفير بيئة تمكينية، ومن ذلك وضع إطار للسياسة العامة للقطاع المالي، وإقامة روابط مع القطاع المالي الرسمي،

وإذ تضع في اعتبارها ما لوسائل التمويل الصغير، كالاقتراض والادخارات وما يتصل بذلك من الخدمات التجارية، من أهمية في إتاحة الحصول على رأس المال لمن يعيشون في الفقر،

وإذ تلاحظ أن توفير التمويل لمؤسسات الائتمانات الصغيرة ينبغي أن يكون متناسبا مع قدرتها على الاستيعاب، وأنه ينبغي بذل الجهود لتقوية تلك القدرة وتعزيزها،

وإذ تلاحظ أيضا الإشارات الإيجابية المؤيدة لدور الائتمانات الصغيرة، الواردة في الوثائق الختامية للمؤتمر الوزاري الثاني عشر لحركة بلدان عدم الانحياز (نيودلهي، ٤ - ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧)، ومؤتمر القمة التاسع لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (مالا، ١٢ - ١٤ أيار/مايو ١٩٩٧)، ومؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الأفريقية (هراري، ٢ - ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٧)، ودورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ١٩٩٧ (جنيف، ٣٠ حزيران/يونيه - ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٧)، واجتماع رؤساء حكومات الكمنولث (أدنبرة، ٢٤ - ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧)، وبيان مجموعة السبعة عن القضايا الاقتصادية والمالية (دنفر، كولورادو، ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٧)،

١ - ترجى بالشروع في السنوات الأخيرة في مبادرات مختلفة للائتمانات الصغيرة، وتقر بأهمية إسهام هذه المبادرات في القضاء على الفقر، وتمكين المرأة، والنهوض بالمجتمع؛

٢ - ترحب أيضا بنتائج مؤتمر القمة المعني بالائتمانات الصغيرة، المعقود في واشنطن العاصمة، في الفترة من ٢ إلى ٤ شباط/فبراير ١٩٩٧، والذي استهل، من خلال إعلانه وخطة عمله^(٦) حركة عالمية

(٢) A/52/113، المرفق الأول.

تهدف إلى أن توفر لـ ١٠٠ مليون أسرة من أشد الأسر فقرا في العالم، وبخاصة النساء في تلك الأسر، ائتمانات تساعدها على مزاولة الأعمال الحرة، وخدمات مالية وتجارية أخرى، بحلول عام ٢٠٠٥؛

٣ - تلاحظ مع الارتياح أن كثيرا من وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي قد قامت، حسب الطلب الوارد في قرار الجمعية العامة ١٧٨/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، بالمشاركة بنشاط في مؤتمر القمة وساهمت من ثم في تحقيق نتائجه الناجحة؛

٤ - تحيط علما بإعلان وخطة عمل مؤتمر القمة المعني بالائتمانات الصغيرة^(٧)، والبيان الذي أصدره مجلس رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة^(٨)، والرسالة الموجهة إلى مؤتمر القمة من رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين^(٩)، ورسالة الأمين العام للأمم المتحدة إلى المؤتمر^(١٠)؛

٥ - تقر بأهمية الإسهامات التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة ويقدمها الفريق الاستشاري لمساعدة أشد الناس فقرا، الذي يرعاه البنك الدولي، لتطوير أفضل الممارسات ونشرها بين كافة المنظمات التي تعمل على توفير الخدمات المالية على أساس مستدام للذين يعيشون في فقر؛

٦ - تشجع جميع المشتركين في برامج القضاء على الفقر على أن ينظروا في مسألة إدماج مشاريع الائتمانات الصغيرة في استراتيجياتهم؛

٧ - تشجعهم أيضا على اعتماد سياسات تدعم تطوير مؤسسات الائتمانات الصغيرة وقدراتها لكي يتسنى توفير الائتمانات والخدمات ذات الصلة لأعداد متزايدة من الناس الذين يعيشون في فقر؛

٨ - تطلب إلى الأوساط المانحة الدولية أن تدعم تعزيز مؤسسات الائتمانات الصغيرة القائمة والناشئة في البلدان النامية، وخصوصا في أقل البلدان نموا والبلدان الأفريقية؛

٩ - تطلب أيضا إلى الأجهزة ذات الصلة، ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة صناديقها وبرامجها ولجانها الإقليمية، فضلا عن المؤسسات المالية الدولية والإقليمية والوكالات المانحة المشتركة في القضاء على الفقر أن تنظر في إدراج نهج الائتمانات الصغيرة في برامجها بصفته أداة من أدوات القضاء على الفقر ومواصلة إيجاد وسائل أخرى للتمويل الصغير، حسب الاقتضاء؛

(٣) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٤) المرجع نفسه، المرفق الثالث.

(٥) المرجع نفسه، المرفق الرابع.

١٠ - تطلب إلى جميع المنظمات غير الحكومية المعنية، والأطراف الأخرى في المجتمع المدني والقطاع الخاص، دعم مشاريع الائتمانات الصغيرة والخدمات ذات الصلة وإدراجها، حسب الاقتضاء، في برامجها من أجل القضاء على الفقر؛

١١ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثالثة والخمسين، بالتعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك الصناديق والبرامج والبنك الدولي، تقريراً عن دور الائتمانات الصغيرة في القضاء على الفقر، ضمن تقرير المتابعة لمشروع القرار A/C.2/52/L.34؛

١٢ - تقرر أن تدرج المناقشات المقبلة المتعلقة بدور الائتمانات الصغيرة في إطار البند المعنون "تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧ - ٢٠٠٦)".
